

بيان

لا تراجع عن إسقاط مخطط التعاقد
للاختيار غير النضال والصمود

بصمود أسطوري وعزيمة فولاذية على تحقيق النصر التاريخي، يواصل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد معركة الدفاع عن المدرسة والوظيفة العموميتين في تحد مستمر ومتواصل لكل أشكال الحظر التي تفرضها الدولة، والمتمثلة بالأساس في حملة الاعتقالات والأحكام الصورية والمتابعات الكيدية ناهيك عن السرقات الموصوفة من الأجور، والتي تُعتبر تنزيلا لمضامين "القانون" التجريمي للحق في الإضراب، إذ أن واقع الهجوم الشرس اليوم على ما تبقى من مجانية التعليم وعلى الوظيفة العمومية يعتبر استمرارية مكثفة لهجوم انطلق منذ عقود على مصالح الطبقة العاملة والموظفين الصغار بالقطاع الخاص وعلى أدوات وحرية نضالهم وكل هذا مرتبط في سياق هجوم شامل يستهدف عموم الجماهير الشعبية من خلال مختلف المخططات الطبقيّة التي تستهدف كل القطاعات (تعليم، صحة، تشغيل...) كترجمة لإملاءات الدوائر الإمبريالية، التي تعيش أزمة بنيوية آخذة في التعمق جراء الانخفاض الميولي لمعدل الربح فتحاول تنفيس أزمته على كاهل شعوب الدول التبعية واستنزاف خيراتها وتوجيه سياساتها بما يخدم مصالح الرأسمال و المعمرين الجدد، فكان من الطبيعي أن ترد الجماهير من خلال معاركها البطولية وتطور أساليب مقاومتها وإن بشكل متفاوت من قطر إلى آخر من أقطار العالم وقد كشفت هذه النضالات محليا عن الوجه الحقيقي والبشع للدولة وزيف شعارات "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، إذ شهدت الفترة الأخيرة حملة اعتقالات واسعة شملت عدة مناضلين شرفاء واختطافات ومحاكمات صورية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والتي لا تزال مستمرة من خلال جلستين صوريّتين يومي 16 و 23 شتنبر لما مجموعه 33 أستاذا وأستاذة، أي مع بداية موسم دراسي عنوانه الفعلي الإجهاز على الحق في وظيفة عمومية ومدرسة مجانية تتحمل الدولة كلفتها، إن هذه المحاكمات الصورية ما هي إلا تجسيد فعلي للحظر العملي على الحق في الإضراب وحرية التعبير لتكثيف الهجوم الذي لن يستثني أحدا، كل هذا التعاطي القمعي رافقته محاولة الالتفاف على المعركة واختزالها في مطالب لا تلامس جوهر مخطط التعاقد، ولعل قرار إلحاق الأساتذة بالصندوق المغربي للتقاعد cmr لا يخرج عن نطاق هذه المحاولة بهدف القفز من جهة على جوهر الملف المطالب للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ومن جهة أخرى للتنفيس عن الأزمة المالية التي خلفتها السرقات والاختلاسات التي طالت الصندوق لعقود، لتكون الخطة متكاملة الأركان عبر اقتطاعات جديدة من أجور الأساتذة المنخورة أصلا بالسرقات المجرمة للإضراب، هذه الاقتطاعات تطرح سؤال مصير كل الأموال التي

تم اقتطاعها باسم النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد rcar والذي لم يصرح بمنخرطيه لمدة طويلة ظل فيها الاقتطاع باسمه ساريا، يضاف إلى ذلك واقع التعليم والمراتب المتأخرة جدا التي يحتلها المغرب، وما فضحته جائحة كورونا على مستوى قطاع الصحة. كل هذه الحقائق الموضوعية تشكل صخرة صلبة تتكسر عليها الأسطوانة المشروخة القائلة بـ "مشاريع التنمية والإصلاح" المزعومين ويتضح جليا من الاستفادة من خيرات الوطن (ذهب أقا، فوسفات خريبكة وبوكرام....) غير الدولة والتي تسعى في كل خمس سنوات إلى محاولة التغطية عن جرائمها وتلميع وجهها البشع بالاستعانة بأحزاب سياسية منخرطة في اللعبة من أجل بعض الفتات لتأثير مشهد ديمقراطية الواجهة.

إن توالي الحكومات بمختلف مكوناتها السياسية جعل الحقيقة ساطعة للجميع حول الدور الذي يلعبه كل طرف في الصراع، ولن نكون من دعاة التجريبية المقيتة، لكي نتذوق السم مرة أخرى حتى نعرف أنه قاتل، ونضع المغناطيس بجانب الحديد حتى نعرف أنه يجذبه، فلا خيار غير النضال والصمود خدمة لقضايا الجماهير المقترن بفضح كل الانتهازيين الذين اصطفوا في الطرف الآخر من معادلة الصراع ضدا على مصالح الجماهير الشعبية بشكل عام والأستاذية بشكل خاص، هذه الأخيرة التي تتصلب قناعتها يوما بعد آخر ويزداد إيمانها بالنصر خاصة وأن هذا الموسم يعتبر استثنائيا، إذ سينطلق بالتحاق أطر الدعم التربوي والاجتماعي والنفسي وأطر الاقتصاد بمعرفة إسقاط مخطط التعاقد والمطالبة بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، كرد فعل حتمي لعزم الدولة على تعميم نمط التشغيل غير القار على كل القطاعات والإجهاز على الوظيفة العمومية، وكمدخل أساسي لبناء الوحدة النضالية على قواعد صلبة ضد كل المخططات. وفي هذا الباب فإن التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد تعتبر هذا الالتحاق قيمة إضافية تدفع بالمعركة نحو مسارها الصحيح في أفق انتزاع المطلب العادل والمشروع دون قيد أو شرط.

في هذا الظرف المحتدم إذن، عقدت التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد مجلسها الوطني أيام 13_14_15 غشت بمدينة الرباط من أجل الوقوف عند كل التطورات التي يشهدها ملف التعاقد وكذا لفتح الأفق الواسع لمعركة قوية طليعتها الجماهير الأستاذية، مرتبطة بعموم الجماهير الشعبية ومن موقع المسؤولية التاريخية وباعتبار الجماهير هي صانعة التاريخ، ندعو عموم الأساتذة والأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد إلى ضرورة الانخراط القوي في المعركة تقريبا وتنفيذا عبر الانخراط القوي في كل النقاشات والحضور المكثف لمختلف الأشكال النضالية (جموعات عامة، وقفات، مسيرات...).

وتكثيفا لخلاصات الجموع العامة المنعقدة على المستوى الوطني في استحضار تام لكل الشروط الذاتية منها والموضوعية خلص المجلس الوطني إلى البرنامج النضالي التالي:

التاريخ	الشكل النضالي
	جموع عامة من بداية شهر شتنبر وحتى 20 منه لتطعيم أو تجديد المكاتب ومن أجل التأسيس لانطلاقة قوية.
	خرجات إعلامية من طرف لجنة الإعلام الوطنية.
2 شتنبر	<ul style="list-style-type: none"> ● حمل الشارة السوداء. - لقاءات تواصلية وفتح نقاشات بين الأساتذة. - فرز ممثل المؤسسة.
5 شتنبر	أشكال إقليمية في الساحات العمومية والأحياء الشعبية.
15 و 16 شتنبر	<ul style="list-style-type: none"> ● إضراب وطني ● إنزال قطبي بالرباط يوم 16 شتنبر لجهتي: <ul style="list-style-type: none"> ✓ الرباط سلا القنيطرة ✓ خنيفرة بني ملال ● أشكال إقليمية أو جهوية أو قطبية بين الأقاليم بالنسبة لباقي الجهات
23 و 24 و 25 شتنبر	<ul style="list-style-type: none"> ● إضراب وطني ● إنزال قطبي بالرباط يوم 23 شتنبر لجهتي: <ul style="list-style-type: none"> ✓ الدار البيضاء سطات ✓ فاس مكناس ✓ حضور كل أعضاء المجلس الوطني، ● أشكال إقليمية أو جهوية أو قطبية بين الأقاليم بالنسبة لباقي الجهات
23 شتنبر	مجلس وطني ابتداء من يوم 23 شتنبر بمدينة الرباط

وبناء على ما سبق، نعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

- ⓧ تحميلنا الدولة المسؤولية الكاملة في اغتيال الشهيد عبد الله حجيلي؛
- ⓧ تشبثنا بالنضال المبدي موقفا وممارسة حتى إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية؛
- ⓧ استمرارنا في مقاطعة امتحان التأهيل المهني؛
- ⓧ دعوتنا أطر الدعم التربوي والإداري والاجتماعي لحضور الجموع العامة وفرز ممثلين عن كل جهة لحضور أشغال المجلس الوطني؛
- ⓧ إدانتنا للمتابعات الكيدية في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وللأحكام الجائرة في حق مناضلي التنسيق الوطنية (سعيد كاراوي، وإسماعيل كزو، وخالد بوغمازي)؛
- ⓧ إدانتنا الطرد الذي طال كل من "جيهان حافظي وإيمان لعروشي" وكذا التنقيط التعسفي في حق الأستاذ محمد حمزة الودجيني، ودعواتنا الوزارة للتراجع عن هذه القرارات التعسفية؛
- ⓧ إدانتنا السرقات التي تطل أجور الأساتذة ومطالبتنا باسترجاعها؛
- ⓧ إدانتنا تأخير صرف منح فوج 2021؛
- ⓧ تنديدنا بعدم صرف التعويضات العائلية، وكذا التعويض عن التكوين بالنسبة للفوجين 2016 و2017؛
- ⓧ إدانتنا لاحتجاز منح بعض الأساتذة بجهة مراكش آسفي منذ 2018؛
- ⓧ رفضنا للتعليم عن بعد لدواعي ذكرناها في بيانات سابقة؛



عاشق التنسيق الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد